الإنشاء الطلبي مقاربة تداولية

الأستاذ الدكتور
وليد شاكر النعاس
المدرس الدكتور
محمود عبد حَمَد اللامي
حمد عدل الغانمي

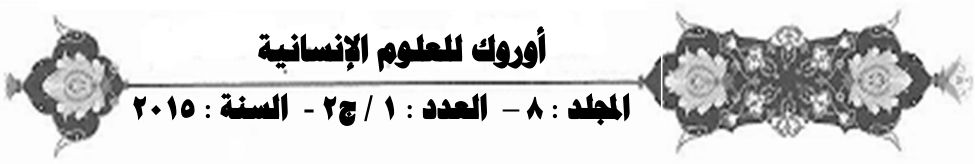

(

الإنشاء الطلبي مقاربة تداولية

الأستاذ الدكتور
وليد شاكر النعاس
المدرس الدكتور
محمود عبد حَمَد اللامي
حمد عدل الغانمي

المقدمة

إن الحديث عن الإنشاء لاسيَّما الطلبيُّ منه قد أفاض به علماءُ العربية والباحثون قدامى ومحدثون، ولكني أردت النظر إلى الإنشاء من وِجْهيه: القديم والحديث، لأجري مقاربة بمقاربة على وفق النظرية الحديثة التي تتمثل بـ (الإنجازيات)، و(أفعال الكلام غير الباشرة)، و(الإستلزام الحواري). ثَمَّ قسمته على محورين: محور تناول الإنشاء (المفهوم والمصطلح)، وأما المحور الآخر فتناولت فيه جانباً من آراء المحدثين لاسيَّما التداولون منهم فيما يخصُّ هذه المنظومة اللغوية، وأما المحور الذي خصصته للطلب فلم يتعرض في البحث إلا لآراء اللغويين العرب القدامي، لما تبيَّنَ لي من أن النظريات الآنفة الذكر لم تفرِّق بين الإنشاء الطلبي وغير الطلبي، إذ ينظرون إليهما بما هما أفعال كلامية مباشرة أوغير مباشرة، ثمَّ الإستلزام الحواري الذي هو الآخر غير معني بنمطٍ كلاميِّن دون غيره.

أولاً ــ الإنشاء: المفهوم والمصطلح

لايخفى على أحد الجهود التي بذلها علماء العربية القدامى في الكثير من أبوابها على تشتتها وتشعبها، ومن تلك الجهود الآراء المتعددة في معرفة الخبر من الإنشاء. فماهو الإنشاء، وبماذا يتميز عن الخبر؟

أ ــ الإنشاء لغةً: هو الإبتداء أو الخلق ، أو الإبتداع[1].

ب ـ الإنشاء اصطلاحاً: وأما الإنشاء في الإصطلاح، فقد ذكر السكاكي(ت٦٢٦هـ) أن العلماء افترقوا فيه فرقتين: الأولى منهما تراه بحاجة إلى التعريف، وأما الأُخرى فتراه غنياً عن ذلك، وهذا هو الرأي الذي تبناه السكاكي فقال: " إن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد"[٢]، وأما عدم قبوله التصديق والتكذيب فهو من لولزمه، فعلى رأي السكاكي إن الإنشاء غير محتاج إلى التعريف الحدي، وأماعدم احتمال الصدق والكذب فهو لايصح أن يكون تعريفاً له، وحجته في ذلك أنه لو أخذنا احتمال الصدق والكذب في الخبر وعدم احتمالهما في الإنشاء لأدى ذلك إلى الوقوع في الدور الباطل[٣].

فالإنشاء، إذن، هو أحد قسمي الكلام، وقد بُني هذا التقسيم على أساس علاقة الكلام المتلفَظ به بالخارج أي: في الواقع الخارجي، فما ليس له وجودٌ خارجٌ عن الذهن فهو الإنشاء. قال الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ): " وجه الحصر إن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه. أو لايكون لها خارج، والأول الخبر والثاني الإنشاء "[٤].

فإذن لم يكن معيار الصدق والكذب هو الوحيد لمعرفة الخبر من الإنشاء، بل هما نتيجتان من نتائج إنطباق النسبة وعدم إنطباقها، فإذا طابقت النسبة الكلامية النسبة الخارجية اتصف الكلام بالصدق، وفي عدم انطباقها يكون كاذباً.

وتابعَ القزوينيَّ على ذلك من جاء بعده كشراح تلخيصه[٥]، وغيرهم، كابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) في أحد رأييه[٦]. فالكلام عند هؤلاء إما خبر، أو إنشاء[٧]. محتكمين في ذلك إلى (النسبة) فالكلام ـ برأيهم ـ لابدَّ له من نسبة داخلية أي: في ذهن المتكلم، ثمَّ إن كان لهذه النسبة خارج تُقاس عليه، فهو خبر، وإن لم يكن لها خارج فالكلام إنشاء.

من هنا يتضح أن الصدق والكذب ـ باحتسابهما مقياسين للتفريق بين الخبر والإنشاء ـ مترتبان على النسبة، فما ليس لنسبته الكلامية خارج، ممكن أن تطابقه أو

لاتطابقه فهو الإنشاء، ويترتب عليه أنه لايحتمل الصدق والكذب، ويقابله الخبر. فعلى سبيل المثال إن الشاعر حينما يقول:

أرى هممي تعلو وسيفي يعتلي ونصل يراعي مرهف لم يفلل

بما أنه يُحيل على الخارج فالكلام ليس إنشائياً؛ لأن لنسبته خارجاً تُقاس عليه، ثبوتاً أو نفياً بينما قوله من القصيدة نفسها:

فسلْ ويكَ إن تجهل مقامي ولم تحط بذاتي خبراً عن سناني ومقولي[٨]

فليس لهذه النسبة الكلامية المتصورة في ذهن المتكلم خارجاً تُقاس عليه، فيترتب على هذا أنه لايصح أن يتصف بالصدق أو الكذب. وإن كان طلب السؤال هنا له غاية أُخرى، غير طلب العلم بشيء يجهله، ربما تكون هذه هي (الفخر).

وهناك من يرى أن الإنشاء أيضاً يحتمل الصدق والكذب بمطابقة النسبة وعدم مطابقتها للخارج ولكن هذا الخارج يختلف عن الخارج الذي يُقاس عليه الخبر، فالنسبة الخارجية في الإنشاء هي المعنى القائم بالنفس، والنسبة القلبية. بينما الخبر نسبته في الواقع الخارج من النفس، فعلى هذا إن ما يحدد الخبرَ من الإنشاء هو (القصد) أي: قصد المتكلم، ففي الخبر، إن المتكلم يقصد أن لكلامه واقعاً خارج العبارة، يطابقه، فيكون صادقاً، أو لايطابقه فيكون كاذباً. وأما الكلام الإنشائي، فليس القصد منه إفادة أن محتواه يطابق نسبته الخارجية، وإنما القصد، هو إنشاء وإيجاد هذا الكلام[٩]، فقول الشاعر مثلاً:

فما وجومك والأسماع ظامئة إلى حديثك و الأقلام في سغب[١٠]

فيه نسبة كلامية هي الإستفهام عن سبب الوجوم، وله نسبة خارجية هي قيام هذا الإستفهام في النفس، ويُحتمل أن يكون هذا الإستفهام القلبي قائماً، فتكون النسبة الخارجية مطابقة، فيتصف الكلام بالصدق، وأن يكون هذا لإستفهام القلبي غير قائم، وأن يكون قد ادعى ذلك في اللفظ فقط ،فيوصف الكلام حينئذٍ بعدم الصدق،

ولكن ليس المقصود من الكلام الإخبار بمطابقة هذه النسبة للخارج، وإنما المطلوب هو إنشاء هذا المعنى.

فعلى هذا يكون السبيل لكشف مراد المتكلمين هومعرفة مقاصدهم والوقوف عليها، فلو تمَّ الإطلاع على قول الشاعر:

تلونتَ مع الورد وللوردة ألوان
ملاك أنت أم أنت على رغمي شيطان
لقد أنكرك الأن فهل تعرفك الجان
وهل تبقى العفاريت ولايبقى سليمان[١١]

لم يكن مقصد الشاعر من تساؤله هو الوقوف على حقيقة كان يجهلها، بل يقصد شيئاً آخر. وأما على معيار الصدق والكذب نظراً إلى الخارج أي: الواقع الخارجي، فهذا الكلام لايصح أن يُوصف بأنه صادق ولاكاذب؛ لأنه كلام إنشائي.

جـ ـ الإنشاء عند المحدثين

لم يَعُد هذا النمط من الأبحاث من نصيب لغة دون سواها، فمهما اختلفت الأسماء فيبدو أن حقيقة المسمى واحدة، فما كان لايصح أن يتصف بالصدق أو الكذب في اللغة العربية نجده كذلك في الدراسات الغربية الحديثة. وذلك يكشف عن طبيعة علاقة أفراد الناس فيما بينهم، فإن الأغلب في حياة الإنسان إما أن يُنشؤَ شيئاً بكلامه وأما أن يخبر عن شيء. وأبرزمن أسسَ وبسطَ (الأفعال اللغوية) في البحث المعاصر هو جون لانكشوأوستين(ت١٩٦٠م)، ثمَّ توالى بعده العلماء اللغويون بحثاً، وتوسعةً، وتطويراً، وتنقيحاً[١٢].

وقد انطلق (أوستين) من ملاحظة أن الكثير من اللغة أو المقولات التي يتداولها مستعملو اللغة، لا تستعمل لمجرد وصف حالة معينة، أو إخبار عن حقيقةٍ ما، بحيث يجب أن توصف بالصدق أو الكذب. بل يرى أن هنالك جملاً أو مقولاتٍ لم يكن

يقصد منها الإخبار، وقد أطلق على صنف من هذه المقولات (الإنجازيات) [١٣]. وفي تعليله لكون هذا النوع من الكلمات (الإنجازية) لايصح أن يتصف بالصدق أو الكذب، يشير إلى أن هذه الكلمات المنطوقة ليست سوى دليلٍ مسموعٍ يدلُّ على وجود فعل باطني وروحي مختلف. وإن لفظ الفعل الإنجازي يفيد في الإستدلال على الفعل الكلامي الذي ينجزه المتكلم عند نطقه بالمقولة [١٤]. ثُم يتساءل (أوستين) قائلاً: "فبماذا نسمي جملة من هذا النوع، أوعبارة متلفظ بها من هذا القبيل؟ إني أقترح أن أطلق عليها مصطلح: جملة إنجازية، أوعبارة إنشائية، أو اختصاراً الإنشاء" [١٥].

فإن وظيفة اللغة عند (أوستين)، ليست مجرد أداة للتعبير، أو وسيلة للتفكير، ولكن وظيفتها عنده تتمثل في التأثير على العالم، وصياغته وصناعته. وهذا هو مؤدى الإنجازيات عنده[١٦].

يبدو أن هناك تشابهاً يُقرِّب بعض الشيء ما بين نظرية (أوستين) وماعليه علماء اللغة العربية القدامى، لاسيما في التصنيف، فنجده يصنف اللغة مبدئياً على (وصفية، وإنشائية)، أو(الإنجازية والإخبارية)، وهوتصنيف يقابل ثنائية (الخبروالإنشاء) المشهورة في العربية. وإن اختلف عن علماء العربية، في تقسيمه الكلام الخبري إلى ما يصح الحكم عليه بالصدق أو الكذب، من قبيل قولنا: (العصفور فوق الشجرة)، و(المطر ينزل)، وإلى ما لايصح عليه ذلك، وذلك من قبيل: (أعدك بأني آتيك غداً) أو (آمرك بالصمت)، فالجملتان الأخيرتان لم يُعهد عليهما في العربية أنهما إنشائيتان، بينما يراهما (أوستين) أنهما لاتخبران عن شيء ولاتصفانه، وبالتالي لايصح أن يتصفا بالصدق أو الكذب[١٥] فتكونا إنجازيتين. ومع غض النظر عن هذا الإختلاف يبدو تصنيف(أوستين) مبدئياً مشابه للتصنيف الذي استنتج السكاكي(ت٦٢٦ه) على ضوئه تقسيم الكلام على خبر وطلب، وذلك إن (أوستين) ينحو إلى جعل القول مطابقاً للكون الخارجي،وهو الخبرأو(الإخبارية)

بينما تنحو بعض الأعمال اللغوية الأخرى إلى جعل الكون الخارجي مطابقاً للقول، وهو الإنشاء، أو(الإنجازية)[١٧]، وذلك ما نجده في أساليب الطلب التي جاءت على أصلها أي: الأساليب الحقيقية، فإن المستعمل لأسلوب الأمر، يريد تحقيق مطلوبه خارجاً، وفي النهي يريد نفي ماينهى عنه خارجاً، وفي الإستفهام يريد من المخاطب أن يخبره بحقيقة مايجهله، وفي النداء يطلب إقبال المخاطب. وهذا معنى جعل الكون الخارجي مطابقاً للمقول.

وأما في قبول الصدق أوالكذب فهو أيضاً في بداية أمره يميز بين قسمي الكلام بقبولهما وعدمه، فالعبارة الإنشائية عنده لاتقبل الصدق والكذب؛ لأنها "لايقصد بها قول شيء ما، بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء "[١٨]، ثمَّ أضاف إليهما مقياساً دلالياً (الموفقية وعدم الموفقية).

لكن(أوستين) عَدَلَ عن معيارية الصدق والكذب عندما وجد أن فعل الإخبار أوالخبر هو كذلك فعل إنجازي أي: (إنشاء)، بل ذهب إلى احتساب كل الملفوظات انجازيةً بما فيها الإخبارية، ولكنه فعل إنجازي يختلف عن الأفعال الإنجازية الأخرى، لكونه مع إنجازيته يحتمل الصدق والكذب، وهذا ما دعاه إلى إعادة النظر في مسألة التصديق والتكذيب[١٩].

فحينئذٍ حاولَ اعتماد المقياس النحوي لتمييز الإنشاء من الخبر المحض، وقاده ذلك إلى تمييز الإنشاء الصريح من الإنشاء الأولي. فالإنشاء الصريح هو أن الجمل التي لاتقبل الصدق أوالكذب والتي هي من قسم الخبر تكون مبدوءة بضمير المتكلم، مسنداً إليه فعل مبني للمعلوم في زمن الحال كقولنا:(أنا أدعوك إلى الجلوس الآن)، وقد تكوَّنَ هذا الإنشاء بصفة تدريجية انطلاقاً من الإنشاء الأولي أي: تكوَّنَ من (أجلسْ)، الذي هو كل ما أمكن اختزاله أو تحليله لإرجاعه إلى بنية نحوية مكونة من ضمير المتكلم مسنداً إليه فعل مضارع مبني للمعلوم، وهو، أي: الإنشاء الأولي،

مختلف الصيغ التي يستعملها الإنسان لإنجاز عمل من الأعمال غير المتكونة من ضمير المتكلم مسنداً إليه فعل مضارع للمعلوم[٢٠]. وهو عبارة عن صيغ أقسام الإنشاء الطلبي عند البلاغيين العرب، من أمر ونهي... فقول الشاعر مثلاً "لاتخدعي" و"استيقضي" من قوله:

لاتخـــدعي نفســـك واســـتيقظي يـا مـيّ إن الليـل عـاتٍ ظلـوم[٢١]

هو إنشاء أولي ممكن أن يتطور ــ بحسب (أوستين) ــ إلى: (أنا أحذركِ من الإنخداع، وأنا آمركِ باليقظة).

ويبدو أن ما دعا (أوستين) إلى التعويل على معاييرنحوية، وأخرى دلالية هو إيمانه بأن صيغة الأمر(افعل) وإن كانت إنشائية، لكن يلفُّها شيء من الغموض بسبب عمومها واشتراكها، وشيوعها. فلو استعملنا أسلوب الأمر بقولنا: (اذهب) "فلا ندري ما إذا كان المتكلم يأمرنا، أوأنه يقصد توجيه الأمر لنا بالذهاب، أو أنه ينصحنا، أويتوسل إلينا على وجه الإستعطاف، أم غير ذلك من مقتضيات صيغة الأمر"[٢٢]. فقول الشاعر(فاضربْ) من قوله:

فاضـــربْ إذا شـــئتَ صـــفحاً عـــن فـــالقوم قومـــك إن بـــرُّوا وإن

يقول(أوستين) في هذه المرحلة من الأسلوب الإنشائي: إنا لانعلم وجه الإنجاز فيه، أهو أمر بالصفح، أم إرشاد، أم شيء غيرهذا وذاك؟ وما هذا اللبس إلا لكون الصيغة الأولية عامة ومشتركة، فما لم يقل: (آمرك بالصفح) يبقى الأمر عائماً ما لم نعثر على قرينة تدلنا على مقصود المتكلم.

وهو بذلك يفرق بين ما يُسميه بالإنشائيات الأولية كالمثال الآنف الذكر وبين الإنشائيات الصريحة نحو (آمرك بالذهاب)، فهذه الصيغة المقترحة ــ بحسب (أوستين) ــ هي السبيل الوحيد لتجنب اللبس الحاصل بسبب الصيغ الأولية

للإنشاء [٢٤]. ومعنى ذلك إن أسلوب الأمر، أو أيٍّ من أساليب الطلب، يصعب الوقوف على قصد المتكلم منها ما لم نعتمد على قرينة تحدد المراد.

يتضح أن (أوستين) لايرى كفاية الإتكاء على السياق لتحديد غرض المتكلم، وبعدوله هذا عن معيارية الصدق والكذب، قد مهَّد لمن يرى أن الإنشاء أيضاً يخبر عن مقاصد المتكلمين، كما أن الخبر يخبرعن الخارج، وبالتالي فإنه يتشارك مع الخبر باتصافه بالصدق وعدمه[٢٥].

ولكنه ـ أيضاً ـ تخلى عن هذا المعيار واكتشف معيار(العمل المتضمن في القول)، وذلك بناءاً على أن كل كلام مستعمل يحمل ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية:[٢٦]

١ـ (فعل القول): وهو مجرد إصدار اشارات صوتية حسب نظام اللغة.

٢ـ (العمل المتضمن في القول): وهو الفعل الكلامي الذي ينجزه المتكلم بنطقه للجملة.

٣ـ (عمل التأثير في القول).. وأما عمل التأثير فهو الأثر الكلامي الذي يكون بِعِهْدةِ المخاطب، ويمثل النتائج غير اللغوية المترتبة على إنجاز الفعل[٢٧].

فهذه الأعمال اللغوية قد نجدها مجتمعة في قول الشاعر(هلَّا اتقيتَ) من قوله:

هلَّا اتقيتَ وفي الأنباء مزدجر ... خطباً تزاحمَ فيه الرأي والقدر

فرحتَ تغرس آمالاً وتحصدها ... جرداء لاورق فيها ولا ثمر[٢٨]

فالإشارات الصوتية على وفق نظام اللغة العربية، والعمل المتضن الذي هو (التحضيض)، والتأثير الذي يُفترض أن يُغيِّر من سلوك المخاطب. فكل هذه الأعمال اللغوية حاضرة في كلام الشاعر هذا. ولكن المقياس هذه المرة مختلف، فلم يَعُد للصدق و الكذب، ولا للصورة النحوية دور في تمييز الكلام، بل المقياس هو(العمل المتضمن)، الذي قديكون هو التحضيض.

ولكن هذه الفوارق الضئيلة والمتداخلة أحياناً أدت بـ (أوستين) إلى التخلي عن

فكرة التقسيم الثنائي(الخبرية/ الإنشائية) للكلام، وإهمال نظرية الإنشاء، واعتماد نظريةٍ أكثرَ شموليةٍ، وهي نظرية الأعمال اللغوية، أو أفعال الكلام[٢٩]، ذلك عندما يختم محاضراته قائلاً: "ثمَّ تبين أن مذهب تمييز الإنشاء / الخبر، ومذهب فعل الكلام، وقوة فعل الكلام كليهما (المذهبين)، يدخلان معاً تحت المقولة الكلية، التي هي بمثابة جنس، وهي فعل الكلام في صورته العامة تماماً كما تدخل النظرية الخاصة تحت النظرية العامة"[٣٠].

يبدو أن (أوستين) في عدِّه ضمير المتكلم مسنداً إلى الفعل المضارع المبني للمعلوم الدال على الحال مقياساً للتمييز، هو من أثر النزعة الفلسفية التي فرضت عليه بأن يوجه الأساليب الإنشائية (الإنجازيات) توجيهاً فلسفياً يميل إلى التجريد والمثالية، وهو بنظريته هذه يفترض نصاً مجرداً من كل ما يصح أن يتمسك به لمعرفة قصد المتكلم سوى النظر الفلسفي.

وإذا كان تصنيف (أوستين) قائماً على (المعجم)، فإن تلميذه (سيرل) بنى تصنيفه على أساس (الغرض) في كيفية انقسام الكلام، من كون المقياس هو العالم الخارجي، فماحاولَ المتكلم أن يجعله مطابقاً للعالم الخارجي فهو خبر. وماكان العالم الخارجي مطابقاً لما في الذهن فهو الإنشاء، أو الإنجاز، فقام بتصنيف الأفعال الإنجازية تصنيفاً دلالياً على هذا الأساس، وذلك محاولة منه تقليص ما جاء به أوستين من قبله، فرأى الأفعال بصورة عامة تختلف بِعدَّة اعتبارات[٣١]:

فالإعتبار الأول: هو بحسب علاقتها بالعالم الواقعي، فيرى أن جزءاً من أهداف بعض الأفعال الكلامية منصباً على محاولة مطابقة الكلمات أو محتواها الخبري للعالم الخارجي، أو (الخارج) بحسب تسمية اللغويين العرب، وهذه هي المقولات الإخبارية التقريرية أي: (الخبر). وأما بعضها الآخر فعلى العكس من ذلك، إذ يحاول مطابقة العالم الخارجي للكلمات. وهذه هي المقولات الطلبية أي: (الطلب أو الإنشـــاء

الطلبي).

وأما الإعتبار الثاني: فيراها تختلف بحسب الوضع النفسي، ويمثل لها بثلاثة أفعال أساسية تُبنى عليها الأفعال الأخرى هي: (يعتقد، يريد، ينوي)[٣٢]، وهذا يَقضي بوجود تشابه بين الأفعال الإنشائية وأفعال الإعتقاد، بل إن التشابه بينهما من الأمور البديهية بحسب بعض الباحثين[٣٣].

يتضح أن هذا الإعتبار غير معروف في اللغة العربية، فلم يتعارف بين كتبها ومصنفاتها أنها تجعل تشابهاً بين الأفعال الإنشائية والأفعال الإعتقادية، بل تضع لهذه الأخيرة باباً مختصاً بها تطلق عليه أفعال القلوب.

أما الإعتبار الثالث: فيراها تختلف بحسب الغرض، أو القصد من الفعل الكلامي[٣٤]. وهو يقترب من المجازات في مصطلح البلاغيين العرب، وذلك كالغرض من أسلوب الأمر(سلْ) في قول الشاعر:

سَلْ كاهلَ الصرحِ ماضمتْ هياكلُهُ من الأماثل أو سَلْ مَهْبِطَ الوادي

كلٌ يؤدي لدى المسرى وظيفتَهُ فالصمتُ للعيس والتصويتُ

فاسلوب الأمر(سلْ) يحمل غرضاً يختلف عما لو صدرَ ممن يتمتع بسلطة استعلائية مريداً إلزام المأمور، وكذلك يختلف عمَّا لو صدر من أحد شخصين متساويين مرتبةً، فالأول غرضه الإلزام، والآخر الإلتماس. وأما الشاعر فله غرضٌ مختلفٌ عن هذين الغرضين، لربَّما هو التعظيم. فالغرض، إذن، وسيلة ناجعة لمعرفة الكلام الإنجازي.

يبدو أن تقسيمات (سيرل) لاتخرج عن التقسيم الثنائي الذي عليه (أوستين) وعلماء العربية من قبلهما، إلا أن هذه الإنقسامات تعود كما يبدو إلى الصنف الأول الذي يحاول المتكلم أن يجعل الكلمات مطابقة للعالم الخارجي. فهذا الصنف مرة يكون من ورائه الدافع النفسي. ومرة له غرض ومقصد غير ما يحتوي من معنى أي:

خارج المحتوى القضوي.

إن بعض المسلمات التي بنى عليها (أوستين) نظريته في أول الأمر التي تتمثل في كون الإنجازيات (الإنشاء) لاتحتمل الصدق أو الكذب وهي مع ذلك لاتخبر ولاتصف ولاتحكي عن شيء، على العكس من الخبر، إن هذه المسلمات قد نقضها (باخ وهارنيش)، ذلك أنهما في الوقت الذي يسلمان فيه بأن الإنجازيات هي إنشاء، وإيجاد لفعل، ولكنها مع ذلك هي إخبار؛ وذلك إن النطق بفعل إنجازي يعني أن المتكلم قد أنجزَ الفعل، وفي الوقت نفسه إن هذا الفعل نفسَه يخبر المخاطَب بأن المخاطِب قام بفعل إنجازي[٣٦]، فالإنشاء من هذه الجهة يشترك مع الخبر بالإخبارية وقبوله الإتصاف بالصدق و الكذب، فمثلاً لو وجَّهَ السلطان لرعيته نهياً عن الخروج من المنازل، فقال: (لاتخرجوا من مساكنكم طيلة هذا اليوم)، فهذا الفعل الإنجازي يؤدي وظيفتين: الأولى هي طلب الكف مع الإلزام. وأما الأخرى فهي تقوم بإخبار المخاطب بأنه منهي عن الخروج في هذا اليوم. ويشبه هذا الفعلُ الإنجازيُّ (لاتنصتنَّ) الذي جاء به الشاعر؛ إذ يقول:

لاتُنصتنَّ بجنبِ كلِّ أراكةٍ ما كلُّ غصنٍ فوقَه ورقاءُ[٣٧]

فبعدَ فرض أن هذا الأسلوب هو طلب كفٍّ من المخاطب عن الإنصات، فهو يحمل مع ذلك خبراً للمخاطب بأنه منهي عن الإنصات.

ومن الباحثين الآخرين (كرايس) الذي عدَّ (الصدق والكذب) مقياساً داخلياً أي: نظراً إلى ما يفكر به المتكلم، فإن كان الكلام يتطابق مع ما في ذهنه وتفكيره، فهو الصادق، وبعكسه يكون كاذباً، بل يراهما من أساليب التعبير، وخروجاً عن الأصل لغايات ومقاصد. كما أن المتكلم إذا كان صادقاً ــ أي: إنه متمشٍ مع قواعد (مبدأ التعاون) ــ فهو يكشف عن قصده ومراده، كذلك الخروج على الصدق ــ أي: عدم التقيد بقواعد المبدأ كلِّها أو بعضِها ـ يكشف عن مقاصد للمتكلم إلا أن هذه المقاصد

تُستفاد من خارج المدلول الحرفي. ذلك فقد نستعمل أحدَ أساليب الطلب، كأن يكون هذا الأسلوب استفهاماً، أو أمراً، أو نهياً، أو نداءاً فإن هذا الإستعمال بما هو ملفوظ ، يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب، لكن لابمطابقة العالم الخارجي، ولا بمطابقة النسبة الكلامية لما في نفس المتكلم وذهنه، كما كان عليه الأوائل، وإنما بإلتزامه قواعد المبدأ كلها. فإذا جاء منسجماً مع هذه القواعد من الكم، والكيف، والجهة، والعلاقية فيُحكم عليه بالصدق، وأما بخروجه على هذه القواعد فيتصف بأنه غير صادق أي: إنه لم يلتزم القواعد، وحينئذٍ على المخاطَب أن يبحث عن مغزى المخاطِب وقصده، فقد يكون تقريراً، وقد يكون توبيخاً ... وهذا مايُسمى بـ (الإستلزام الحواري)[٣٨]. فلو قال الشاعر في أسلوب النداء مثلاً:

أمناهلَ الإنصافِ كم من أمةٍ لاتستسيغُ مناهلَ الإنصافِ[٣٩]

فإذا تمكنَّا من معرفة أن المخاطِب هنا لا يطلب الإقبال من شخص معين من شأنه استجابة النداء، فهو قد خرج على بعض قواعد المبدأ، وحينئذٍ على السامع أو المخاطَب إلتماس قصد المتكلم بهذا الكلام ماهو؟ فلربَّما يكون هو التوبيخ.

ولو قال في أسلوب الأمر:

سادَ الوجومُ فسادَ كلُّ متمتمٍ فتكلمي إن شئتِ أَنْ تتكلمي
وترنمي فعسى يجسُّ بكِ الهوى أوتارَ قلبِ الشاعرِ المترنمِ
فيروحُ يُعربُ عن مثارِ شعورهِ بفمٍ أَمامَ الجودِ لم يتلعثمِ
قد أعجمتْ عنكِ اللغاتُ وفي لايُحسنُ الإفصاحَ غيرُ الأعجمِ[٤٠]

فقوله: "فتكلمي" و"ترنمي"، ليس أمرين على حقيقتيهما، وإنما هناك قصدٌ لدى الشاعر يريد إبداءه، وقد يكون هو الفخر، ذلك إذا اتضح لنا أن المخاطَب هو قريحة الشاعر نفسه.

فالحكم على الكلام بالصدق أو خلافه، تابع لقصد المتكلم، فالكلام يكون صادقاً إذا عبَّرَ عن قصد قائله، فإذا كان قصده الفخر كما مرَّ، واستعمل أسلوب الأمر فقد خرج على القواعد وبالتالي لايتصف بالصدق على وفق تفسير أصحاب مبدأ التعاون .

لذلك اهتمَّ التداوليون بـ (المقاصد)؛ لأن الفعل الإنجازي مقترن بإدراك المخاطَب، واستيعابه للقصد الإنعكاسي، الذي يعني قصد المتكلم توليد إدراك لدى المخاطَب بأنه يعي ما يريده المتكلم(٤١).

ويبدو أن نظرية (الإستلزام الحواري) لم تتحدث عن معنى الكلمات والجمل التي حظيت بإهتمام كل من (أوستين)، و(سيرل)، ولا عن العلاقات التي كانت محط اهتمام البلاغيين العرب، كعلاقة الكلية والبعضية أوالسببية، والمسببية... بل ركزت اهتمامها على الشروط المناسبة لإستعمال العبارة، اعتقاداً من (كرايس) صاحب هذه النظرية أن تعدد الفعل اللغوي المباشر لايمثل حلاً لمشكل المعنى(٤٢). فعلاقة الفرعية بالأصل ــ سواء أكانت هي المجاز في مقابل الحقيقة، أم هوالمعنى الفرعي في مقابل المعنى الأصلي، أم الكلام غير المباشر في مقابل الكلام المباشر(٤٣) ــ يبدو أنها لاتشكل حلاً بالنسبة له من دون (الإستلزام) الذي تفرزه طبيعة التحاور؛ ذلك لأن العلاقة بين طرفي الخطاب في الأساليب الإنجازية، كالأمر والنهي... تنبني على محورين:

الأول ــ هومحور العلاقة الأفقية الذي يحكم الأطراف المتساوية، بأن يكون المخاطَب مساوياً للمخاطِب منزلةً، فيكون الخطاب حيئذٍ علامة على هذه العلاقات ومؤشراً عليها.

وأما الآخر ـ فهومحور العلاقة العمودية، التي تتبلور في مراتب تصاعدية بين طرفي الخطاب، مما يجعلهما ينتميان إلى سُلَّم تراتبي، فيقع كل طرف من طرفي

الخطاب في إحدى درجاته، وذلك من قبيل كون المخاطِب يتمتع بمنزلةٍ ما أعلى من منزلة المخاطَب[٤٤]. لإن مَن يُنجز جملةً ما، هو بحسب المقام يقوم بفعلين: الأول منهما هو فعل لغوي مباشر. وأما الآخر فهو فعل لغوي غير مباشر.

فمثلاً لو قال أحدنا لزميلٍ له:(اعطني كتاباً ولا تقرأ بصوت عالٍ)، فهو هنا ينجز فعلين لغويين مباشرين هما (الأمر والنهي)، يستدل عليهما بالصيغة نفسها، فالأول تدل عليه صيغة(افعل) وأما الآخر فيُستدل عليه بـ (اللام) المقرونة بالفعل المضارع. بيدَ أن هنالك استلزاماً حوارياً ينبثق من المقام الذي يؤطر الخطاب ويفهم من السياق. وهو المعنى المشتق من المعنى الأصلي، كأن يكون التماساً أوتهديداً أو تعجباً . فالإلتماس ـ على سبيل المثال ـ هو معنى مستلزِم للمعنى الأصلي، يفرضه المقام وليس مدلولاً حرفياً؛ لأن فيه خرقاً لـ "قاعدة الكيف"[٤٥]، بسبب العلاقة البينية التي نتجت استجابة للتماثل بين طرفي الحوار. ولكن الإخلال بمبدأ شروط الإجراء على الأصل هو المتحكم الأساس في ظاهرة الإستلزام الحواري[٤٦]. والذي يقوم بتفسير وتبرير عدم مطابقة معنى الرسالة لدلالة الخطاب المنطقية، أو الحرفية، فيتطلب الإحتكام إلى قواعد(الكم، والنوع، والمناسبة، والكيف أوالطريقة)[٤٧].

والمعنى الإستلزامي الذي يترتب على الخروج عن قواعد المبدأ بسبب الإخلال بالمقصد هو أحد نمطي القوة الإنجازية، المتمثل بالخروج عن المعنى الأصلي الذي تحدده معرفة المخاطَب بمقاصد المتكلم[٤٨]، فمثلا عدم التمسك بقواعد مبدأ التعاون في أسلوب النداء يستلزم أسلوباً آخر، كأن يكون التعجب أو غيره.

فالإستلزام، إذن، يعالج خروج بعض الأساليب الطلبية ـــ عن مقتضى قوتها الإنجازية الحرفية، المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية، هي طلب الإقبال من المخاطب ـــ إلى وظائف تواصلية إبلاغية، متضمنة في القول[٤٩]. فإذا كان التأويل الدلالي للعبارات أمراً متعذراً ـ إذا نُظر فيه إلى المكونات التركيبية ، أو

الشكل الظاهر فقط ـ فلابدَّ في تحديد الأفعال المتضمنة في القول أوالأستلزام الحواري، من اللجوء إلى كل من:

أ ـ المقام.

ب ـ مبدأ التعاون.

ج ـ معنى العبارة.

وبما أن عنصر(معنى العبارة) متغير فلابدَّ من الإتكاء على (مبدأ التعاون)؛ إذ هو مبدأ عام وعلى أساسه تُنجَز كل الخطابات(٥٠)، والإفادة كذلك من (المقام) الذي هو الآخر يعوَّل عليه في التفاهم (٥١)؛ لأن العجز عن الحوار يوشك أن يكون عجزاً عن ملاحظة حركة الكلمات. فالثبات، إذن، هو العنصر الأساس في التعويل على فهم الخطاب. ولكن مبدأ التعاون يتفرع إلى مجموعة قواعد فرعية هي(٥٢): (الكم، الكيف، العلاقة، والكيفية / الجهة).

فهذه القواعد طُرِحت بديلاً لما قيل: إن مفهوم الدلالة غير الطبيعية لايختزل دائماً تأويل قول ما في الدلالة اللغوية التواضعية للجملة الموافقة له؛ لأنه "يوجد فرق بين ماقيل (الدلالة اللغوية التواضعية للجملة)، وما تم نقله، أو ما تم تبليغه (تأويل القول) ويوافق هذا التمييزُ... مفهومَ الإستلزام الحواري. فالدلالة هي ما قيل، والإستلزام هو ما تمَّ تبليغه، ويختلف ما تمَّ تبليغه عما قيل"(٥٣).

فهذا يعني أن نظرية (الإستلزام الحواري) تقوم بمهمة تفسير مقاصد المتكلمين، وهي"ما تمَّ تبليغه"، لا"ما قيلَ"، فتتكفل بتأويل القول، لا بمعناه الحرفي. فلو نادى أحدُنا أبنَه قائلاً: (يا محمدُ) طالباً تنبيهه لمايريد منه، فحينئذٍ يكون النداء جارياً على أصله أي: نداءاً حقيقياً. فتكون هذه الجملة قد طابقتْ قاعدة الكم أي: إن كمية الكلام كانت متساوية مع المطلوب، هذه الكمية التي من المفترض اتفاق طرفي الخطاب عليها. وبما أن المُنادِي فعلاً قصدُهُ النداء، فقد وافقَ النداءُ قاعدة الكيف،

التي تعني أن المتكلم صادق بكلامه. فجاءت صيغة النداء ملاءمة، وواضحة بشكل جعلت العلاقة بين الطرفين (المُنادَى والمنادِي) ترد على أصلها دون أن يحدث أي خرق محدد، فعلى جميع هذه الإفتراضات عُدَّت هذه الجملة مخاطبةً "أُنجزت في مقام عاد، ومطابقة لسياقها"(٥٤). وأما الإستلزام الحواري وهو"ما تم تبليغه"، فنجده في قولِ الشاعر:

عقتــــكِ يـــا أُمَّ الحنـــانِ فصـــائلُ رضعت لبـانَ العزِّ من ذاك الثدي
يـا حلـوةَ الثمـراتِ لـيس بضـائرِ إن مُـجَّ طعمُـك في فـم المتجـددِ
فالشـــمسُ لاتنفـــك ناصـــعةً وإن سمجت محاسُنها بعين الأرمدِ(٥٥)

فإن "ما قيل"، وهو الدلالة يعني أن الشاعر يقوم بعملية نداء فينادي إنساناً ما مكنى بـ (أم الحنان)، ولكن الإستلزام الحواري أو "ما تمَّ تبليغه" يقضي بأن الشاعر هنا لم يكن منادياً، بل له مقصد بخطابه هذا غير النداء، ربَّما يكون(التودد والتحبب).

ثانياً ـ الطلب (المفهوم والمصطلح)

أ ـ الطلب لغة:

هو محاولة وجدان الشيء، وأخذه. والطلب هو الرغبة، وطلب إلىَّ طلبا أي رغب،وطلب إليَّ طلبا فأطلبته اي أسعفته واليَّ رَغِبَ وهو طالب، وأطلبت الرجل الجأته الى الطلب،يقول: بَعُدَ الماء عنهم حتى ألجأهم الى طلبه(٥٦). والطلب هو الفحص عن وجود الشيء عينا كان او معنى(٥٧) قال تعالى((فَلَنْ يَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا)) الكهف /٤١. وقال تعالى ((وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ)) الحج/٧٣.

ب ـ الطلب اصطلاحاً:

الطلب عند المبرد(ت٢٨٥هـ) هو الدعاء؛ إذ قال: " واعلم أن الدعاء بمنزلة

الأمر، والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة، وإنما قيل: دعاء وطلب للمعنى؛ لأنك تأمر من هو دونك وتطلب الى من أنت دونه... والدعاء طلب ممن أنت دونه"(٥٨). فعطفه الطلب على الدعاء يبدو أنه عطفُ تفسير في قوله "دعاء وطلب" وفيه دلالةعلى أن الطلب هو الدعاء.

يُلحظ من النص أن المبرد يشعر بوجود تفاوت دلالي بين هذه الأقسام، فجعل الطلب من نصيب الدعاء، لكن يبدو أنه لم يضع حدا فاصلا في اخراجه الأمر والنهي من معنى الطلب؛ ذلك لأنه ينظر إلى الطلب بوصف العلاقة المقامية التي تحكم طرفي الخطاب.

وذهب ابن السراج(ت٣١٦هـ) الى "أن الطلب من النهي بمنزلته من الأمر يجري على لفظه، وتقول: إئتني اكرمْك، وأين بيتك أزرْك، وهل تأتني أعطِك وأحسن إليك؛ لأن المعنى فإنك إن تفعلْ أفعلْ"(٥٩). يبدو أن ابن السراج أكثر صراحة من المبرد في اختصاره الطلب بالأمر والنهي، وجعله إياهما داخلين تحت الطلب.

وقد ساوى ابنُ فارس(ت٣٩٥هـ) بين الطلب والإستخبار الذي عنى به الإستفهام، أثناء كلامه عن (معاني الكلام)، فقال: "الإستخبار- طلب خبرِ ما ليس عند المُسْتَخْبِر، وهو الإستفهام"(٦٠). ويبدو أن عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) تابع ابنَ فارس في عده الطلب مساوياً الإستفهام، في أثناء حديثه عن التقديم والتأخير في الاستفهام والخبر؛ إذ قال: "الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يُخبرك"(٦١).

وضمَّ الزمخشري(ت٥٣٨هـ) الى الطلب اقساماً أخرى، ووضعها تحت هذا المصطلح، في أثناء حديثه عن النون المؤكدة إذ يقول"ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب؛ وذلك فيما كان: قَسَماً أو أمراً ،أو نهياً، أو استفهاماً، أو عرضاً، أو تمنياً"(٦٠) هنا يتبين أمران: أولهما- كما يبدو أن الزمخشري يطلق الطلب

ويريد به الإنشاء، بدليل جعله القَسَم من أقسام الطلب . والأمر الآخر ــ أنه جعل الدعاء داخلاً تحت (الأمر والنهي). في الوقت الذي كان المبرد لايرتضي دخوله تحتهما.

وأما السكاكي(ت٦٢٦هـ) فإنه وإن كان يرى أن الطلب ليس بحاجة إلى التعريف الحدِّي؛ لأن "حقيقته معلومة مستغنية عن التحديد"[٦٢]، وكان من لوازمه (الصدق والكذب)، ولكنه عندما تحدث عن الفرق بين الطلب بالإستفهام والطلب بالأمر والنهي والنداء، عبر عن الطلب بالإستفهام بأنه حصول ما في الخارج في الذهن، وأما في غير الإستفهام فهو حصول ما في الذهن في الخارج.

وفي اختزاله الطلب الممكن الحصول في الاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، بعد أن أخرج منه (التمني)، يُفهم أن السكاكي جعل مصطلح (الطلب) عاماً يشمل الممكن الحصول وغير الممكن، والطلبي وغيره [٦٣]. ولا أظن أن في كلام السكاكي ما يدل على سوى الطلب بقسميه: الممكن الحصول وغير المكن. وأما شموله لغير الطلبي فلا يبدو واضحاً ذلك.

وعرَّفَ ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) الطلب بقوله: "لايخرج عن أن يكون طلب حصول ما في الخارج في الذهن. أو حصول مافي الذهن في الخارج ..."[٦٤]. ومثَّلَ للقسم الأول، أعني: قوله "ما في الخارج في الذهن" بالإستفهام. فإن المستفهِم يُفترض فيه أن يكون خالي الذهن مما استفهم عنه، وهذا هو الأصل فيه. وأما القسم الآخر فمثاله الأمر، ؛ لأن الآمر في ذهنه شيءما يريد من المخاطب إيجاده، وهو أيضاً الأصل فيه.

يبدو أن تعريف الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ) الطلبَ أنه " ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل"[٦٥]. يبدو أنه نظر إلى الطلب من غير الزاوية التي لحظها ابن الناظم، وإن اتفقا على (الحصول)؛ إلا أن القزويني نظر

إلى صدقية الطلب، وهي كون الطالب لابدَّ أن يبحث عن شيء غير حاصل وقت الطلب، وإلَّا لم يكن طلباً، بل يخرج إلى أغراض أُخرى، كتلك التي حددها البلاغيون.

وأكَّدَ ابنُ هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) أنشائيةَ الطلب؛ حينما جعله أحد أقسامه، وليس بديلاً عنه ــ كما فعل الزمخشري ــ وذلك أثناء تقسيمه الكلام على قسمين إذ يقول: "وإن الكلام ينقسم على خبر وإنشاء، وإن الطلب من أقسام الإنشاء، وإن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به، لا يتأخر عنه. والإمتثال خارج عن مدلول اللفظ "(٦٦).

احتراز ابن هشام بقوله: والإمتثال خارج ... الخ أرادَ به دفع اشكال متوقع، وفحوى هذا الإشكال هوأنه كيف تقولون: إن الطلب من أقسام الإنشاء؟ وإن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ ، والحال أنه قد لايحصل امتثال من المخاطب؟ فأجاب بأن الإنشاء من فعل المتكلم فيقع بمجرد التلفظ به، وأما الإمتثال فشيء آخر خارج عن مدلول اللفظ.

من هنا يتبين أن مفهوم الطلب عند بعض النحويين القدامى كابن السراج والزمخشري، كان مضاهياً للإنشاء؛ ويبدو أن سبب ذلك هو عنايتهم بالإنشاء الطلبي أكثر من غير الطلبي، بل يكاد ينعدم تناولهم لهذا القسم من الإنشاء. وأن منهم من قصر مفهوم الطلب على الدعاء لغرض التفريق بينه وبين الأمر، كالمبرد؛ ذلك بانهم وضعوا فارقاً بينه وبين الصيغ التي يرد عليها، فالأمر لمن هو دونك على حين ان الدعاء لمن انت دونه، ولا يجوز ان نقول نهيا لمن انت دونه؛ لذا قصروا (الطلب) على الدعاء، في الوقت الذي جعلوا كل ضرب من ضروب الإنشاء مصطلحه الخاص به، كـ (الأمر، والنهي، والإستفهام) دون جمعها تحت عنوان واحد، ، بينما

نجد الزمخشري قد أخرج الدعاء من الطلب وأدخل القَسَم فيه ـ كما مرَّ سابقاً ـ لجعله الطلب مساوياً للإنشاء.

ويرى بعض الباحثين أن هذه الأساليب بقيت متفرقة غير مجتمعة على مصطلح واحد حتى جاء السكاكي الذي حصر الصياغة الهيكلية العامة للكلام في صنفين أساسيَّين هما (الخبر والطلب) وعدهما قانوني علم المعاني(٦٧).

ومما مرَّ يتضح أن الآراء التي تَيسَّرَ للباحث الوقوف عليها، تحكمها توجهات مختلفة، فمنها: ما يحتكم إلى العلاقة التي تجمع ما بين طرفي الخطاب، وهذا التوجه الذي يمثله المبرد، وهو التوجه السائد لدى المحدثين لاسيما التداوليون منهم(٦٨).

ومنها ما يحتكم إلى مبدأ تحقيق الفائدة المنشودة من الخطاب(٦٩). وهو مبدأ يُلزم أطراف الخطاب بضرورة جعله مناسباً للإتجاه والغاية المتوخاة منه. ومنها ما لم يلتفت إلى العلاقة بين طرفي الخطاب، ولا إلى مبدأ الفائدة، بل ينظر إلى الجانب الشكلي من الخطاب، وهو شمولية الطلب وعدم شموليته كابن السراج، والزمخشري.

وأما الطلب عند المحدثين فهو لايعدو كونه الإنشاء نفسَه، فكل ما مرَّ من الكلام عن الإنشاء عند المحدثين فهو معني به الطلب.

ملخص البحث

تناول هذا البحث (الإنشاء الطلبي) الذي قام الباحث بدراسته على محورين:

المحور الأول الإنشاء لغةً واصطلاحاً. بعد أن تمَّ التعرف عليه في اللغة، تناوله في اصطلاح، النحويين والبلاغيين، ثُمَّ عقَّبَ ذلك بالتعرف على رأي المحدثين في الإنشاء بدءً بنظرية (الأفعال اللغوية) عند (أوستين) الذي عبَّر عنها بـ (الإنجازيات)، ثمَّ انتقل البحث إلى تلميذه (سيرل) الذي أتمَّ نظرية أستاذه بنظرية (الأفعال الكلامية غير المباشرة)، وبعد أن تعرَّف البحث على هاتين النظرية عقَّبهما بتناول الإنشاء على

وفق نظرية (الإستلزام الحواري) التي جاء بها (كرايس) التي قامت على توسيع دائرة (الصدق والكذب) ليشمل كل كلام جاء غير موافق لتفكير المتكلم، فوضع لذلك معايير تتمثل في (قواعد مبدأ التعاون).

وأما المحور الآخر فتناول(الطلب) عند النحويين والبلاغيين مقتصراً على رأي القدامى، ولم أُعِدْ رأي المحدثين فيه؛ وذلك لما أظنُّ أنهم يبحثون ضمن الإنشاء.

الخـــــاتمة

إن هذا البحث الذي قصدتُ من ورائه إلى بيان المقاربة بين التوجه الحديث وما تضمه المدونتان: النحوية والبلاغية، فقد توصل إلى نتائج دونت على شكل نقاط ، وهذه النتائج هي:

١ـ لم يتقيد بعض المتأخرين من البلاغيين العرب بمعيارية (الصدق والكذب) لمعرفة الخبر من الإنشاء، بل هما نتيجتان من نتائج إنطباق النسبة وعدم إنطباقها.

٢ـ قد اتضح أن معيارية (الصدق والكذب) مترتبة على النسبة، فما ليس لنسبته الكلامية خارج، ممكن أن تطابقه أو لاتطابقه فهو الإنشاء، ويترتب عليه أنه لايحتمل الصدق والكذب.

٣ـ من الباحثين من يرى أن (الخارج) الذي يُقاس عليه له مستويان، فالخارج الذي يقاس عليه الإنشاء هو المعنى القائم بالنفس، بعكس ما يقاس عليه الخبر الذي هو الكون الخارجي.

٤ـ أثبت البحث أن ثَمَّةَ تشابهاً يُقرِّب بعض الشيء ما بين نظرية (أوستين) وماعليه علماء اللغة العربية القدامى، لاسيما في التصنيف، فنجده يصنف اللغة مبدئياً على (وصفية، وإنشائية)، أو(الإنجازية والإخبارية)، وهوتصنيف يقابل ثنائية (الخبروالإنشاء) المشهورة في العربية.

٥ـ إن وظيفة اللغة عند (أوستين)، ليست مجردَ أداةٍ للتعبير، أو وسيلةٍ للتفكير، وإنما

وظيفتها عنده تتمثل في التأثير على العالم.

٦ــ اتضح أثناء البحث أن (أوستين) لايرى كفاية الإتكاء على السياق لتحديد غرض المتكلم، لذا عَدَلَ عن معيارية الصدق والكذب، لِما تبيَّنَ له أن الإنشاء أيضاً يُخبر عن مقاصد المتكلمين.

٧ــ إن (أوستين) في عدِّه ضمير المتكلم مسنداً إلى الفعل المضارع المبني للمعلوم الدال على الحال مقياساً للتمييز، هو من أثر النزعة الفلسفية التي فرضت عليه بأن يوجه الأساليب الإنشائية توجيهاً فلسفياً يميل إلى التجريد والمثالية.

٨ــ إن أصحاب نظرية(الإستلزام الحواري) يرون أنَّ السبيل لكشف مراد المتكلمين هومعرفة مقاصدهم والوقوف عليها، فالحكم على الكلام بالصدق أو خلافه، تابعٌ لقصد المتكلم.

٩ــ أثبت البحث أن نظرية (الإستلزام الحواري) لم تتحدث عن معنى الكلمات والجمل التي حظيت بإهتمام كل من (أوستين)، و(سيرل)، ولا عن العلاقات التي كانت محط اهتمام البلاغيين العرب، كعلاقة الكلية والبعضية أوالسببية، والمسببية... بل ركزت اهتمامها على الشروط المناسبة لإستعمال العبارة؛ فهذا يعني أن هذه النظرية تقوم بمهمة تفسير مقاصد المتكلمين.

هوامش البحث

١ـ لسان العرب: مادة (نشأ) .

٢ـ مفتاح العلوم: ٣٠٢.

٣ـ ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥.

٤ـ الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٦.

٥ـ ينظر: مختصر سعد الدين التفتازاني: ٢٣٥،(ضمن شروح التلخيص).

٦ـ ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:٣٢. يُذكر أن ابن هشام له رأيان في انقسام الكلام: الأول ـ أنه ينقسم على خبر وإنشاء وطلب. وفي رأيه الآخر تبنى القسمة الثنائية (خبر، إنشاء).

٧ـ ينظر: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي :، ضمن شروح التلخيص ١٦٦، والأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون : ١٣.

٨ـ ديوان السماوي: ١١٦.

٩ـ ينظر: شروح التلخيص:٢/ ٢٣٥، دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى: ١٨٥، ١٨٦.

١٠ـ ديوان السماوي: ٤١٢.

١١ـ ديوان السماوي: ١٨٢.

١٢ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب: ١٥٥.

١٣ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب: ١٥٥.

١٤ـ ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ٤٠.

١٥ـ ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ج أوستين: ١٧.

١٦ـ المصدر نفسه: ١٧.

١٧ـ ينظر: التداولية وتنوع مرجعيات الخطاب، حدود التواصل بين لسانيات الخطاب والثقافة، د. عبد الفتاح يوسف.

١٨ـ ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، ج أوستين: ١٣.

١٩ـ ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: ٦٤.

٢٠ـ نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشاء بالكلام): ٤٠.

٢١ـ ينظر: دراسات وترجمات في العلوم الدلالية والتداولية، صابر الحباشة: ٢٧.

٢٢ـ ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، د. خالد ميلاد: ٤٩٥.

٢٣ـ ديوان السماوي: ٣٣.

٢٤نظرية أفعال الكلام العامة(كيف ننجز الأشياء بالكلام): ٤٧.

٢٥ديوان السماوي: ١٣٩.

٢٦ـ ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان،فيليب بلانشيه: ٥٦.

٢٧ـ ينظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي: ٩٥.

٢٨ـ ينظر:التداولية وتنوع مرجعيات الخطاب، حدود التواصل بين لسانيات الخطاب والثقافة، د. عبد الفتاح يوسف: ٦٨٣.

٢٩ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٧٥.
٣٠ـ ديوان السماوي: ١٥٥.
٣١ـ ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: ٤٩٩.
٣٢ـ نظرية أفعال الكلام العامة: ١٨٣.
٣٣ـ ينظر: المصدر السابق: ٥٠٣.
٣٤ـ ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان:٦٤.
٣٥ـ ينظر: دراسات وترجمات في العلوم الدلالية والتداولية، صابر الحباشة: ٢١.
٣٦ـ ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ١٢٤.
٣٧ـ ديوان السماوي: ٢٩٥.
٣٨ـ ينظر: نظرية الفعل الكلامي: ١٣٥.
٣٩ـ ديوان السماوي: ٤٤٠.
٤٠ـ ينظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي: ٩٥.
٤١ـ ديوان السماوي: ٣٤٢.
٤٢ـ ينظر: استرتيجيات الخطاب: ٨٩.
٤٣ـ ديوان السماوي: ٣٤٢، ٣٤٤.
٤٤ـ ينظر: استرتيجيات الخطاب: ٨٩.
٤٥ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية : ٢٣، ونظرية الفعل الكلامي: ٨٩، ١٠٦.
٤٦ـ ينظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٥.
٤٧ـ ينظر: اللغة والمعنى والسياق: ٢٣٨.
٤٨ـ ينظر: استرتيجيات الخطاب: ٨٩.
٤٩ـ ينظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني: ٩٦، ١٠٤.
٥٠ـ ينظر: المصدر السابق: ٣٣.
٥١ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٩٧.
٥٢ـ ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: ١٢٥ وما قبلها. يُذكر أن تشخيص القصد، وتحديده موكول إلى السياقات والقرائن المقامية. ينظر:(التداولية اليوم: ٣٧).
٥٣ـ ينظر: التداولية عند العلماء العرب:٣٥، ١١٧.

٥٤ـ ينظر: الإستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٢٧.

٥٥ـ ينظر: اللغة والتفسير والتواصل: ١٢٨.

٥٦ـ ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٩٦.

٥٧ـ ينظر: التداولية اليوم: ٥٦.

٥٨ـ الإستلزام الحواري في التداول اللساني: ١٢٨.

٥٩ـ ديوان السماوي: ٤٤٨.

٦٠ـ ينظر: تهذيب اللغة، ابو منصور محمد بن احمد الأزهري(طلب) (٣٧٠)تح : ٣٥١/١٣، ولسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(طلب) :٤/ ٢٦٨٤، والقاموس المحيط، الفيروز ابادي(طلب) :١٠١/١

٦١ـ مفردات غريب القران، الراغب الأصفهاني(طلب) : ١٤٠٤ / :٣٠٥

٦٢ـ المقتضب : ٢/ /١٣٢.

٦٣ـ الأصول في النحو:٢: ١٧٦.

٦٤ـ الصاحبي: ٢٩٢.

٦٥ـ دلائل الاعجاز: ١٥٩.

٦٦ـ المفصل في علم العربية، الزمخشري:٣٣٠

٦٧ـ المصدر نفسه: ٣٠٢.

٦٨ـ ينظر: التداولية عند العلماء العرب : ١٠٥.

٦٩ـ المصباح في المعاني والبيان والبديع ،بدر الدين ابن مالك الشهير بابن الناظم : ٨٣.

٧٠ـ الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ١٣٥.

٧١ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ١: ٤٠.

٧٢ـ أساليب الطلب بين النحويين والأصوليين- دراسة دلالية ، انجيرس طعمه المالكي :١٦، وينظر: مفتاح العلوم: ٣٠٢.

٧٣ـ ينظر: تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجاً،(اطروحة)، شيتر رحيمة: ٥٠.

٧٤ـ استراتيجيات الخطاب ، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٩٦.

٧٥ـ ينظر: مفتاح العلوم: ٣٠٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ١٣٥، وشروح التلخيص: ٢/ ٢٣٨، والأساليب الإنشائية في النحو العربي: ١٤، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي: ٨١ ومابعدها.

٧٦ـ ينظر: مفتاح العلوم: ٣٠٤.

٧٧ـ ينظر: علم المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح: ٢/ ١٠١.

قائمة المصادر والمراجع

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢١ه ــ ٢٠٠١م.
- أساليب الطلب بين النحويين والأصوليين ـ دراسة دلالية(رسالة ماجستير)، انجيرس طعمه المالكي، على ملف(وورد).
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، د. ط، د. ت.
- استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
- الإستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، منشورات الإختلاف، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣٢ه ــ ٢٠١١م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦ه)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧ه ــ ١٩٩٦م.
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، د. خالد ميلاد، نشر مسترك، جامعة منوبة كلية الآداب منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس، ط١، ١٤٢١ه ــ ٢٠٠١م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني(ت٧٣٩ه)، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، خلف جامع الأزهر، ط٣، ١٤١٣ه ــ ١٩٩٣م.
- تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجاً،(اطروحة)، شيتر رحيمة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠٠٨ ــ ٢٠٠٩م.
- التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، آن روبول، جاك موشلار، تر: د. سيف الدين دغفوس، ود. محمد الشيباني، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، د . مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحبايشة، الناشر دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذقية، ط١، ٢٠٠٧م.

- التداولية وتنوع مرجعيات الخطاب، حدود التواصل بين لسانيات الخطاب والثقافة، د. عبد الفتاح يوسف، جامعة المنصورة ـ مصر.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ط ، د. ت.
- دراسات وترجمات في العلوم الدلالية والتداولية، صابر الحباشة
- دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، د. محمد محمد أبو موسى، الناشر مكتبة وهبة، ١٤، شارع الجمهورية ــ عابدين، د٢، ١٤٠٨ه ــ ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح: د. محمد رضوان الدية، ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٠٣ه ــ ١٩٨٣م.
- ديوان السماوي، الشيخ عبد الحميد السماوي(ت١٩٦٤م)، تح: أحمد عبد الرسول السماوي، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩١ه ــ ١٩٧١م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د. م ، د. ط ، د. ت.
- شروح التلخيص، وهي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، نشر أدب الحوزة، د. م ، د. ط ، د.ت.
- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥ه)،تح: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، د. ط ، د. ت.
- علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مكتبة وهبة، القاهرة، د. ط ، د. ت.
- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧ه)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، د. م ، ط٨، ١٤٢٦ه ــ ٢٠٠٥م.
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، المطبعة الميرية ببولاق، مصر المحمية، ط١، ١٣٠٠ه.
- اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.

- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز،تر: د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين ابن مالك الشهير بابن الناظم(ت٦٨٦ه)،تح: د. حسني عبد الجليل يوسف، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الآداب، د. م ، د.ط ، د. ت.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي(ت٦٢٦ه)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧ه ــ ١٩٨٧م.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني(المتوفى في حدود٤٢٥ه)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط٢، ١٤١٨ه ــ ١٩٩٧م.
- المفصل في النحو، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري(ت٥٣٨ه)، طبعه الميرزا محمد الشيرازي.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥ه)،تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د. ط ، ١٤٣١ه ــ ٢٠١٠م.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، د. خديجة محمد الصافي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٩ه ــ ٢٠٠٨م.
- نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، جون لانكشو أوستين أوستين، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٨م.
- نظرية الفعل الكلامي، هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.